النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي ووزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة ورئيس ديوان الخدمة المدنية د.عصام الربيعان مع عدد من المكرمين

خلال حفل تكريم المشاريع والشخصيات الرائدة في مجالات الخدمة المدنية والعمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون

النائب الأول: إطلاق مبادرات نوعية تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمكين المواطن الخليجي من بناء مستقبل أفضل

■ تكريم جهات ومؤسسات برهنت على التزامها بدعم برامج التوطين وإحلال العمالة الوطنية وأسهمت في إتاحة فرص عمل لأبناء دول المجلس

■ جاسم البديوي: تكريم الكفاءات الإدارية والمؤسسات الرائدة في دول المجلس يعزز التنمية المستدامة ■ هند الصبيح: تكريم كفاءات الخدمة المدنية "يجسّد قيم العمل الجاد والإبداع والمسؤولية المجتمعية

كونا: قال النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف إن اللقاءات السنوية لتكريم المشاريع والشخصيات الرائدة في مجالات (الخدمة المدنية) و(العمل) و(الشؤون الاجتماعية) بدول مجلس التعاون الخليجي تعد منصة للإشادة بقيم العمل الجاد والإبداع والمسؤولية المجتمعية ومناسبة لتجديد الشراكة بين القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني بما يخدم الإنسان والمجتمع.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الشيخ فهد اليوسف خلال حفل تكريم المشاريع والشخصيات الرائدة في مجالات الخدمة المدنية والعمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي بحضور الوزراء المعنيين في دول المجلس.

ورحب اليوسف في مستهل كلمته بالوزراء ورؤساء أجهزة الخدمة المدنية والموارد البشرية والشؤون والتنمية والعمل في دول المجلس في بلدهم الكويت، سائلا الله التوفيق لأعمال الاجتماعات وتحقيق المزيد من الإنجازات لأوطان وشعوب دول مجلس التعاون الخليجي، موضحا أن هذا «التكريم يعكس الأهمية التي توليها دول الخليج لدعم الكفاءات وتعزيز مسيرة العمل المشترك».

وأكد أن وجود هذا الجمع يعد شهادة دعم للفئات المكرمة وتأكيدا على المكانة التي يحظى بها العمل الاجتماعي والعمالي والكفاءات الإدارية على أجندة مجلس التعاون. موجها تحية تقدير الى الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي وفريق عمله والمدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والفرق العاملة بدول المجلس على العمل الفني الاحترافي الذي عكس تضافر الجهود وأثمر إنجازات حظيت بالترحيب والثناء من وزارات العمل والشؤون.

وأثنى الشيخ فهد اليوسف على المؤسسات والشركات التي قدمت الدعم لأنشطة وفعاليات المكتب التنفيذي والتي يحتفي بها للمرة الأولى في هذه الدورة، مبينا أن ما قدمته يمثل نموذجا للشراكة المجتمعية وخطوة نوعية نحو تعزيز التكامل بين القطاعات دعما لعجلة التنمية وخدمة مواطني الخليج في حاضرهم ومستقبلهم.

وقال إن الحفل يكرم نخبة من الجهات والمؤسسات التي برهنت على التزامها بدعم برامج التوطين وإحلال العمالة الوطنية وأسهمت في إتاحة فرص عمل نوعية لأبناء دول المجلس، كما يكرم ضمن فئة الشخصية العمالية المتميزة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية السابقة في الكويت هند الصبيح التي شكلت مسيرتها علامة مضيئة في تاريخ العمل الاجتماعي والعمالي بما حققته من خطوات نوعية وإصلاحات رائدة عززت كفاءة العمل المؤسسي وخدمة المجتمع.

وأضاف انه يتم كذلك الاحتفاء بالمؤسسات الرائدة في المجال «الاجتماعي» و«الخدمة المدنية» التي أسهمت بمحبة وتفان في دعم المجتمع عبر مبادرات إنسانية وتنموية متنوعة وبالمكرمين من الشخصيات الاجتماعية ذات الصيت والأفعال الخيرة ليبقوا قدوة في البذل والعطاء.

وأشاد بمنح وسام مجلس التعاون للخدمة المدنية والإدارية للكفاءات المتميزة في دول المجلس، موضحا أنه «مبادرة خليجية نوعية تهدف إلى تعزيز ثقافة التميز والابتكار المؤسسي وهو وسام تقدير للإنجازات الرائدة في التخطيط والإدارة والتحول الرقمي والخدمة المدنية».

وفي الختام، هنأ الشيخ فهد اليوسف المكرمين، متمنيا لهم المزيد من التقدم، مؤكدا أن التكريم مسؤولية قبل أن يكون شرفا، ودعوة لمواصلة العمل وإطلاق مبادرات نوعية تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمكين المواطن

الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي

الخليجي من الإسهام الفاعل في بناء مستقبل أفضل لدول الخليج، كما وجه الشكر الى الوزراء والأمين العام والقائمين على تنظيم هذا الحفل في الكويت والمكتب التنفيذي على جهودهم المتميزة.

من جانبه، أكد الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي في كلمة مماثلة أن تكريم الكفاءات الإدارية والمؤسسات الرائدة في دول المجلس يعزز التنمية المستدامة ويجسد روح التعاون الخليجي، مشيرا إلى أن المبادرة تؤكد التزام دول الخليج بتكريم المبدعين والمخلصين في خدمة أوطانهم.

وقال البديوي إن الحفل يحتفي بنخبة من الكفاءات الإدارية في قطاعات الخدمة المدنية إلى جانب شركات ومؤسسات وشخصيات تركت أثرا إيجابيا في المجتمع عبر إسهاماتها في القطاعين العام والخاص والتنمية الاجتماعية وهو رد للجميل وعرفان لجهود تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحفيز لمزيد من العطاء.

وأضاف ان تكريم قيادات الخدمة المدنية يعكس دورهم في تطوير الجهاز الإداري لمواكبة متطلبات التنمية وتعزيز كفاءة الخدمات الحكومية والحوكمة والشفافية، مؤكدا أن الاحتفاء يشمل أيضا المؤسسات الداعمة للتوطين والمشاريع الصغيرة والمتوسطة التي أسهمت في تمكين وتشغيل المواطن الخليجي.

وأشار إلى الدور الحيوي لجمعيات النفع العام في صقل مهارات المواطن وتعزيز العمل التطوعي، مؤكدا أن التنمية المستدامة تقوم على شراكة بين القطاع الحكومي والخاص والأهلي. وختم البديوي بالتأكيد على أن «التكريم مسؤولية قبل أن يكون شرفا وواجبا للاستمرار في العطاء وابتكار مبادرات تواكب طموحات المجتمعات الخليجية».

من جهتها، أكدت الوزيرة السابقة هند الصبيح أن تكريم كفاءات الخدمة المدنية والموارد البشرية في دول مجلس التعاون «يجسد قيم العمل الجاد والإبداع والمسؤولية المجتمعية ويعزز روح التنمية المستدامة ويلهم الأجيال القادمة».

وقالت الصبيح إن المبادرة التي يرعاها الوزراء والأمين العام لمجلس التعاون ترسخ ثقافة التكريم والاعتراف بالإنجاز وتمنح الجميع دافعا متجددا للعطاء، معربة عن الشكر والتقدير لهم على هذه اللفتة التي تؤكد التزام دول الخليج بتكريم المبدعين والمخلصين.

وأوضحت أنها تشرفت بخدمة وطنها عبر وزارة الشؤون الاجتماعية في مرحلة حافلة بإنجازات نوعية تحققت بتكاتف الجهود المؤسسية ودعم القيادة السياسية، مؤكدة أن أصغر موظف وأكبر مسؤول كانوا شركاء في هذه الإنجازات وأن تكريمها اليوم هو تكريم لمسيرة جماعية أسهم فيها الكثيرون بصدق وإخلاص.

وأضافت ان تكريم كفاءات الخدمة المدنية هو تكريم لكل من نذر نفسه لخدمة أوطانه من موظفي الجهاز الحكومي الذين طوروا الإدارة العامة وعززوا كفاءة الخدمات والحوكمة والشفافية ليكونوا عماد التنمية وركيزة استدامتها وأن وجودهم في مقدمة المكرمين شهادة على الإخلاص في الميدان الإداري.

شهد الحفل تكريم كفاءات إدارية في قطاعات الخدمة المدنية من مختلف دول مجلس التعاون إلى جانب مؤسسات وشركات بارزة في مجالات العمل والتوظيف ودعم برامج التوطين ومؤسسات وجمعيات اجتماعية أسهمت بمبادرات نوعية في خدمة المجتمع.

كما تم تكريم شخصيات رائدة في العمل الاجتماعي والعمالي وجهات داعمة للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول المجلس تقديرا لدورهم في تعزيز التنمية المستدامة وتجسيد قيم البذل والعطاء والتكافل الاجتماعي.

خلال الاجتماع الـ 11 للجنة وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول الخليج

وزيرة الشؤون: تعزيز التنمية الاجتماعية الخليجية يعكس التكامل بين دول مجلس التعاون

الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي ووزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة مع المشاركين في الاجتماع الـ11 للجنة وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون

«كونا»: أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة أن تعزيز التنمية الاجتماعية الخليجية يعكس التكامل بين دول مجلس التعاون مع التزام الكويت بدعم هذا التعاون لتحقيق رفاه المواطن.

جاء ذلك في كلمة ألقتها د.الحويلة خلال الاجتماع الـ 11 للجنة وزراء الشؤون والتنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون قالت فيها إن الاجتماع يناقش موضوعات حيوية تشمل متابعة قرارات الاجتماع السابق وخطة العمل المشترك للتنمية الاجتماعية حتى 2030 والبرامج الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وأضافت الوزيرة أن الاجتماع يناقش كذلك تطوير أنظمة الحماية الاجتماعية والتصدي لسوء استخدام المخدرات والمسكرات إلى جانب قضايا الطفولة في ظل التحولات التكنولوجية والذكاء الاصطناعي، مشيرة إلى أن هذه الموضوعات تعكس التزام دول المجلس بالعمل بروح التكامل، وبذل كل ما يعزز جودة حياة المواطنين ويحقق أهداف التنمية الاجتماعية المستدامة، متمنية أن تثمر مناقشات الاجتماع عن نتائج وتوصيات تدعم مسيرة التعاون الخليجي وتلبي تطلعات شعوب المجلس في التماسك والرفاه.

وأشادت بدور الأمانة العامة لمجلس التعاون بقيادة الأمين العام للمجلس جاسم البديوي في دعم أعمال اللجنة ومتابعتها وتهيئة السبل لإنجاح الاجتماعات، مثنية كذلك على جهود المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية في تنفيذ الرؤى الوزارية وترجمتها إلى برامج عملية ومبادرات ملموسة.

وأعربت عن شكرها وتقديرها لوكلاء الشؤون الاجتماعية في دول مجلس التعاون على جهودهم الكبيرة في مناقشة الملفات المطروحة، ما يسهم في نجاح الدورة الوزارية.

من جانبه، قال أمين عام مجلس التعاون جاسم البديوي إن الاجتماع يعزز العمل الاجتماعي الخليجي المشترك ويعمق التكامل بين دول المجلس عبر ملفات مكافحة المخدرات وخطط العمل الاجتماعي والخيري والتطوعي ودعم الشباب، مشيرا إلى أن دول المجلس حققت نقاطا أعلى من المتوسط العالمي في مؤشر التقدم الاجتماعي لعام 2025.

وأوضح البديوي في كلمته أمام الاجتماع أن من أبرز الإنجازات قرار المجلس الأعلى في دورته الـ55 باعتماد الاستراتيجية الخليجية لمكافحة المخدرات 2025 ـ 2028 لتعزيز الجهود المشتركة لحماية الأطفال والشباب والأسر إلى جانب فعالية الأمانة العامة في 26 أبريل 2022 لدعم الشباب وتكريم شاب وشابة من كل دولة وما ترتب عليها من برامج تعزز ملف الشباب الخليجي.

وأوضح أن جدول الاجتماع يحفل بموضوعات اجتماعية مهمة من شأنها تعظيم استفادة مواطني دول المجلس وفي مقدمتها اعتماد الاستراتيجية الخليجية لمكافحة المخدرات وخطة عمل اللجنة للفترة 2020 ـ 2030 ومبادراتها وخطة العمل الخيري والإنساني المشترك 2025 ـ 2030 وخطة العمل التطوعي المشترك 2026 ـ 2030، معربا عن يقينه بأن قرارات الاجتماع ستدفع مسيرة العمل الاجتماعي الخليجي إلى الأمام.

وزيرة الشؤون ترأست الاجتماع الـ 11 لوزراء العمل بدول «التعاون» نيابة عن النائب الأول

البديوي: عدد العاملين بدول الخليج ارتفع من 27,9 مليوناً في عام 2020 إلى 34,9 مليوناً خلال 2024

ارتفاع نسبة المواطنات الخليجيات العاملات من العمالة المواطنة إلى 40,2٪ في الربع الثاني من 2024

وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة وأمين عام مجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي مع وزراء العمل بدول الخليج

كونا: أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة د.أمثال الحويلة أهمية الالتزام بمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية وتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية وحماية حقوق العمال لتعزيز الرفاهية للمجتمعات في دول مجلس التعاون الخليجي.

جاء ذلك في كلمة ألقتها الوزيرة الحويلة خلال ترؤسها الاجتماع الـ 11 لوزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي نيابة عن النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف.

ولفتت الحويلة إلى أن الاجتماع يناقش عددا من الموضوعات ذات الأهمية لمستقبل العمل بدول المجلس على رأسها تعزيز سياسات التوطين والتوظيف في القطاع الخاص وتطوير العمل في اقتصاد المنصات والوظائف الخضراء علاوة على البحث في حماية حقوق المرأة العاملة على صعيد مجالات الأمومة والرعاية ويبحث أيضا سبل تحديث الرؤى الخليجية المشتركة لمكافحة العمل الجبري والاتجار بالبشر. وأوضحت أن الاجتماع يتضمن كذلك استعراض مبادرات استراتيجية للجنة وزراء العمل 2024 ـ 2029 بما تحمله من آليات لرصد واستشراف مهارات المستقبل إلى جانب تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية والدولية.

من جانبه، قال الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية جاسم البديوي في كلمة له إن الاجتماع يقام في ظل مؤشرات إيجابية اقتصادية واجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي بفضل توجيهات قادة دول المجلس، مبينا أن اقتصادات دول المجلس تواصل النمو بمعدلات متزايدة، إذ توقع صندوق النقد الدولي نموها بنسبة تفوق المتوسط العالمي بنحو 4,1٪ في عام 2026، موضحا أن هذا النمو يتعزز في القطاعات غير النفطية التي أضحت المحرك الرئيسي للتنمية مدفوعة بالرؤى والمشاريع الطموحة التي تتبناها دول المجلس.

وأضاف البديوي أن سوق العمل الخليجية شهدت كذلك نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة إذ تشير الإحصائيات الصادرة عن المركز الاقتصادي الخليجي إلى ارتفاع عدد العاملين في مجلس التعاون من 27,9 مليونا في عام 2020 إلى 34,9 مليون عامل في عام 2024 بنسبة زيادة بلغت نحو 24٪. وأكد أن ذلك مؤشر على توسع القطاعات الاقتصادية المختلفة ونجاح السياسات في خفض معدلات البطالة، لافتا إلى أن هذه الزيادة تعود أيضا الى نمو الاستثمارات وتعزيز القطاع الخاص وتطور التنمية في دول المنطقة، مشيرا إلى أن المجتمعات الخليجية من المجتمعات الفتية الغنية بالطاقات، وتنعكس هذه الحيوية في معدلات المشاركة بسوق العمل التي تجاوزت المتوسط العالمي، الأمر الذي يبرز أهمية مواصلة تطوير السياسات القادرة على استيعاب هذه الطاقة وتوظيفها.

وأشاد بالتقدم الملموس الذي حققته دول مجلس التعاون إزاء تمكين المرأة في سوق العمل إذ ارتفعت نسبة المواطنات الخليجيات العاملات من إجمالي العمالة المواطنة إلى 40,2٪ في الربع الثاني من عام 2024 مقابل 36,4 في عام 2019، مبينا أن هذا النمو يؤكد نجاح السياسات الرامية في تعزيز التوازن بين الجنسين وتوفير بيئة عمل داعمة للمرأة.

وبين أن جدول أعمال الاجتماع يزخر بالموضوعات ذات الأهمية التي تتطلب اتخاذ قرارات تعزز من مكتسبات العمل الخليجي المشترك وتطوير أسواقها منها التصديق على مجموعة من المبادرات والمشاريع التنفيذية لاستراتيجية السلامة والصحة المهنية علاوة على دراسة التحديات التي تواجه دول المجلس.